احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جائني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة
النفس وغيرها في الحال والمستقبل وجميع المعمولات تخصيص المسند يؤدي الى صحة قولنا ضربت ضربا
شديدا بالوصف فان المحقق قال بعضهم بين معمولات المسند وبين اضافته ووصفه
فرق معنوي لان الفعل يسند اولا ثم يقيد بمعموله ثانيا والاسم يضاف او يوصف اولا
ثم يسند ثانيا فههنا كل تقييد مسند وههنا اسناد مقيد فاريد التفسير على الفرق بتقييد
الاسم واما التخصيص احد الاشياء باحد المعنيين فباعتبار ان الفعل بحسب اصل وضعه
يدل على معنى مطلق والتقييد يناسبه واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول
بحسب اصل الوضع والتخصيص يناسبه وهذا القدر كاف في الرجحان واما المشتقات
فهي باعتبار العمل في حكم الفعل لانها انما تعمل لاشتمالها على معنى الفعل قوله في الجملة الخبرية
واما الانشائية فمذهب سيبويه ان اشهر الاسمين يجعل مبتدأ ويكون مالك مبتدأ مع كونه
نكرة واما نحو من افضل منك فمذهب ابو علي حيث قال سيبويه ان افضل مبتدأ وابوه خبر وقوله
تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة فيمكن جعله من باب القلب كذا ذكره بعض المحققين
وفيه ان جعل المذكور من القلب وان نفع في الآية الكريمة لا ينفع في من افضل منه ابوه على
مذهب سيبويه فتأمل قوله حال كون المنطلق الظاهر عدم تخصيص قوله باعتبار الخ
بالمنطلق اذ المضاف ايضا للعهد والجنس والعائي في المضاف ايضا يفيد القصر كالمعرف
باللام الا ان تمثيل المصنف ما يفيد القصر بالمعرف باللام فقط ربما يوهم انه متعلق
بالمنطلق في المثال الاخير قوله وظاهر لفظ الكتاب الخ يظهر من كلامه انه حمل المعلوم على
معنى المعهود وهو يستلزم ان لا يجوز كون المسند اليه معرفا بلام الحقيقة اذا كان
المسند معرفا بغيرها الا ان يدعى فيه ما يدعى في الاضافة من ان اصل وضعها هو التعريف
العهدي واستعمالها في غيره طارئ كثير كما اشعر به المنقول عن نجم الائمة الرضي حيث قال
كالمعرف باللام وسيجيء لكن ظاهر كلامهم يدل على ان استعمال اللام في معنى الحقيقة بالوضع
الاصلي وايضا تمثيل المصنف بالمنطلق يحتمل لهما لا يصرح به ينافيه واما المحقق فقد
حمل المعلوم على ما هو اعم من المعهود فيشمل جميع استعمالات المضاف والمعرف
باللام شمولا اوليا وقال الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع
كان اللام اشارة الى حضور ما عرف بها فعلية بناء على ما حققته من معنى التعريف فكما
يقصد بالمعرف باللام تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة وتارة الجنس اما من حيث
هو هو او من حيث وجوده اما في ضمن جميع الافراد او في بعضها كذلك يقصد بالمضاف

قوله كونه حسبك لانه لا يوصف [illegible] ولا يتعلق [illegible] على اضلة لانه حلا والعلم قد عرفت حقيقته الا احد جزئي الكلام مكان الاخر والاخر مكانه تمت

الى المعرفة

الى المعرفة تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة كقولك غلام زيد او غلمان زيد اشارة الى واحد
معين او جماعة معينة فيكون المضاف حينئذ معهودا خارجيا ويقصد به تارة الجنس اما من
حيث هو هو كقولك ماء البحر انفع من ماء الورد واما من حيث وجوده في ضمن جميع افرادها
مفردا ان كان المضاف او جمعا كقولك ضربي زيدا قائما وعبيدك احرار او في ضمن بعضها كقولك
غلام زيد اذا لم تشر به الى واحد بعينه ويكون المضاف حينئذ معهودا ذهنيا فالاقسام
الاربعة اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في المضاف
الى المعرفة على نحو جريانها في المعرف باللام والموصول فظهر ان نحو غلام زيد قد يقصد به
الجنس في ضمن فرد لا بعينه فيكون في المعنى كالنكرة في المؤدى وان كان معنى التعريف الجنسي
اي الاشارة الى حصول الجنس في ذهن السامع باقيا على حاله كما في المعرف باللام الجنسية
اعني المعهود الذهني كانه قيل فرد من افراد هذا الجنس المعهود ولا منافاة بين ان
يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا
يعرف ان له اخا اصلا لان المسند في الحقيقة حينئذ هو مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم
له بقاعدة اللغة وان لم يعرف ان هناك ذاتا موصوفة به كانه قيل زيد متصف بهذا
المفهوم المعلوم لك الحاضر في ذهنك بخلاف ما اذا عرف ان له اخا فان المسند حينئذ هو تلك
هو الذات الموصوفة بالاخوة والمقصود اتحادها بزيد واما قولك زيد اخوك فلا يراد به
الجنس في ضمن فرد لا بعينه اذ لا حاصل للحكم عليه بانه زيد فتبين لك من كلامه ان لفظ
الكتاب لا يدل على ان نحو زيد اخوك انما يقال الخ وانه موافق لكلام الايضاح لا بالنظر
الى ما ذكره الشارح قوله كالمعرف باللام قيل يشعر بان وضع المعرف باللام للمعهود واذا
لم يشر به الى معهود كان على خلاف وضعه ويمكن ان يقال مراده تشبيه المضاف بالمعرف
باللام في مجرد عدم الاشارة الى معين لا في الكون على خلاف الوضع ايضا ويؤيده ذكر
قوله وهو خلاف وضع الاضافة بعد التشبيه قلت لا ضير في ذلك الاشعار فانه نقل
ذلك الكلام عن الرضي وعبارته صريحة في ان الاشارة الى غير معهود في المعرف باللام خلاف
وضعه قال بعد ان ذكر ان تعريف الاضافة في اصل الوضع للعهد وذلك كما ان ذا اللام
في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وذلك على خلاف وضعه قوله من صفات التعريف اي من الصفات التي يحصل بها
تعريفه وتعيينه مثلا كونه مسمى بزيد وكونه اخا لك صفتان له يحصل بعينه عندك بكل
احداهما بعد علمك بالوضع قوله وجعله مسندا يعني في الحال او في الاصل فيدخل فيه علمت
زيدا الامير ونحوه وهو ظاهر قوله وايهما كان يجب جعل ارادة بيان نكتة التاخير على

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)